مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 107 (من 28 فبراير إلى 7 مارس/آذار 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

أفغانستان على شرف عام جديد

- المشاكل السياسية 3
- الاتفاقية الأمنية مع أمريكا 4
- تغيير في السياسة الخارجية 4
- برنامج السلام 5
- عام 1394 الهجري الشمسي [2015-2016]م 6

أفغانستان.. إدارة المياه، أزمات وإمكانية الكهرباء

- مياه أفغانستان 8
- الخارجية الجديدة والخلاف على المياه 9
- اتفاقيات مع الدول الجارة حول المياه 10
- سدود المياه... مصلحة وضرورة 10
- إمكانيات الكهرباء في أفغانستان 11
- وضع الكهرباء الحالي 12
- مقترحات 12

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية مناقشة ما شهدت أفغانستان في عام 1393 الهجري الشمسي [2014-2015]م، من التغييرات. فقد جرت في هذا العام الانتخابات الرئاسية والتي حدث فيها تزوير واسع، وبعد تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية"، تم توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا. وفي هذا العام أيضا انتهت مهلة الناتو القتالية التي استمرت لـ13 سنة.

إضافة إلى الانتخابات الرئاسية، وتوقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا، جرت محاولات كثيرة لإحداث التغيير في السياسة الخارجية من أجل تحسين العلاقة مع باكستان.

ماذا سيكون أثر هذه التغييرات على سياسة أفغانستان في العام المقبل؟ وما هي الآمال والتحديات الموجودة في السنة القادمة؟

من جهة أخرى ومنذ أيام وعلى إثر سقوط أبراج الكهرباء في ممر "سالنك"، انقطع الكهرباء عن كابول العاصمة، وبجانب ستة ملايين بشر واجهت مصانع كثيرة هذه المشكلة. وهذه أزمة لم تحل بعد رغم ما صُرف من مبالغ كثيرة، وهي أزمة ناشئة من تردي إدارة المياه.

ما هي مشاكل أفغانستان في مجال إدارة المياه؟ وما هي قدرات أفغانستان لتوليد الكهرباء؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

أفغانستان على شرف عام جديد

على وشك نهاية عام آخر في أفغانسان –عام 1393 الهجري الشمسي–، نتوقف عند تغييرات العام الذي مضى لنقرأ في ضوئها الاحتمالات الآتية في العام الآتي:

المشاكل السياسية

ففي العام الذي مضى، جرت في أفغانستان الانتخابات الرئاسية. وسبقت الانتخابات شائعات كثيرة بأن الرئيس السابق حامد كرزاي لا يريد أن يتخلى عن منصبه. ولقيت الانتخابات إطراءا كبيرا من قبل وسائل الإعلام الحكومية والأهلية والمجتمع المدني، وأصبحت لحضور النساء فيها سمعة جيدة واسعة. وجرت محاولات كثيرة أيضا لكتمان ما حدث في الانتخابات من التزوير. وحاول المراقبون الدوليون بأن لا يظهروا أهمية لهذا التزوير.

ولم تسفر الجولة الأولى من الانتخابات نتيجة حاسمة، وفي الجولة الثانية قدّم فريق المرشح الرئاسي عبدالله عبدالله وثائق لتثبت بأن مؤيدي المرشح أشرف غني مارسوا تزويرا واسعا في الانتخابات. وصل الأمر إلى تدخل المجتمع الدولي للوساطة، ولكن إعادة فرز الأصوات كلها تحل الأزمة أيضا، وأخيرا وبسبب ضغط وتدخل أمريكيَيْن تم أخذ القرار بعدم إعلان فائز ولا فاشل في الانتخابات وعلى أساس ذلك تم تشكيل حكومة باسم "حكومة الوحدة الوطنية".

ولم يكن من السهل تشكيل حكومة مشتركة بين فريقَيْن منافسَيْن اتهم كلا الطرفين الآخر بالتزوير، وهو أمر حال دون التوافق على تقاسم الحقب الوزارية بين الفريقن بعد مُضي أكثر من 150 يوما.

الاتفاقية الأمنية مع أمريكا

مع أن الإجراءات اللازمة لهذه الاتفاقية تمت إبان حكم حامد كرزاي، وتم عقد "مجلس الأعيان"، بحكم من كرزاي ليصوت لصالح الاتفاقية، ولكنه أبى بعد ذلك عن توقيع الاتفاقية. وأما أشرف غني فقد قام، بعد يوم واحد من حلفه رئيسا للبلد، بتوقيع الاتفاقية ليستمر معه دعم المجتمع الدولي للحرب الأفغانية، وأن يبقى عدد من القوات الأجنبية في أفغانستان في إطار هذه الاتفاقية بعد أن انتهت مهلة الناتو القتالية في أفغانستان.

مع أن أشرف غني قال إن السلام مع المعارضة المسلحة يكون على صدر الأولويات لديه، ولكنه وبتوقيع الاتفاقية وضع أولى شروط حركة طالبان، وهو انسحاب القوات الأجنبية كاملة من أفغانستان، في حالة من الغموض.

تغيير في السياسة الخارجية

مع أن أفغانستان وفي مرحلة حكم حامد كرزاي لم تكن لديها سياسة خارجية مدونة، وكانت الأوضاع اليومية تصوغ سياسته الخارجية، إلا أن البلد عززت علاقة جيدة مع الجانب الهندي. وسبب موقف الهند الداعم لأفغانستان قلقا واسعا في الأوساط الباكستانية.

ولكن أشرف غني وبسياسة الابتعاد عن الهند، جعل إسلام آباد ترفع خطوات للاقتراب من كابول. واعتبرت وسائل الإعلام الباكستانية هذا التغيير كبيرا وغير مسبوق، وبشكل لم يجرب البلدان مثل هذا الاقتراب في 13 سنة مضت.

وفي صعيد مخالف، أُعتبر هذا التغيير فشلا في الهند، ولخّصت "مجموعة دهلي للسياسة[1]"، القلق الهندي في تقرير بعنوان (ماذا يمكن للهند أن تتوقع من حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية)، بشكل آتي[2]:

1- قبل كل شيء، قال أشرف غني لـ"أجيت دوول"، مستشار الأمن الوطني الهندي بأن أفغانستان لا تطلب أكثر من هذا مساعدة عسكرية من الهند،

2- ثانيا، إنه منح تنازلات كثيرة لباكستان،

3- ثالثا، بطلب منه تستضيف باكستان مؤتمر وزراء دول قلب آسيا، بدلا من الهند،

4- رابعا، وصلت دول أفغانستان، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية إلى نتيجة بأن باكستان لن تسمح بالهند بأن تنقل الأمتعة التجارية عبر أراضيها.

وبالنظر إلى هذا القلق الهندي يمكن أن نقول، بأنه وعلى عكس ما يصرح به المسؤولون في "حكومة الوحدة الوطنية"، بأنهم يأخذون قرارات السياسة الخارجية بروح حيادية وأنهم يراعون التوازن في علاقاتهم مع الدول، على عكس ذلك نرى أنهم لم يراعوا التوازن في العلاقة بين الهند وباكستان وأن كفة الميزان تميل للثانية.

برنامج السلام

وكان الهدف من تغيير السياسة الخارجية الأفغانية تجاه باكستان، من قبل حكومة الوحدة الوطنية في عام 1393 الهجري الشمسي [2014-2015]م، هو الحصول على تأييد باكستاني في عملية السلام الأفغانية. ويمكن تأويل ذلك بالقول بأن أفغانستان إن لم تحظى بالسلام فإنها لن تزدهر أبدا.

[1] Delhi Policy Group

[2] See online:

www.delhipolicygroup.com

"First of all, President Ghani told Indian National Security Advisor Ajit Doval that Afghanistan would no longer seek Indian military aid. Second, he made a series of hugely concessional offers to Pakistan. Third, Pakistan will host the next Heart of Asia Ministerial instead of India. Fourth, Afghanistan, China and the U.S. now appear to accept that Pakistan will never allow transit trade to India through its territory."

ويمكن أنه قيّم الأمور بالرأي الذي يقول إن مصلحة يصنعها الدعم الهندي هو لاشيء أما ضرر تتحملها أفغانستان من الاضطرابات الأمنية. فإن للفساد والأزمة الأفغانية صلة قريبة من الحرب الدائرة في البلد.

فيما يعول الجانب الأفغاني في اقتصاده على المناجم، فإن سرقة المناجم الأفغانية في مناطق مختلفة من البلد، وبسبب الاضطرابات الأمنية، جعلت حركة طالبان تحدث لجنة باسم "لجنة المناجم"، وهي لجنة تعقد العقود مع الأفراد والشركات، وتحصل الحركة بذلك على جزء من ذخيرتها الحربية.

عام 1394 الهجري الشمسي [2015-2016]م:

تستقبل أفغانستان في هذا العام انتخابات برلمانية، ويحتاج الشعب إعادة تنشيط للذهن، بعد أن جربوا السوء مما مضى من انتخابات فاشلة. ولا يمكن ذلك إلا بإجراء إصلاحات شاملة في اللجان الانتخابية. والخلاف على توزيع الجنسيات البرقية أزمة أخرى، تضع الانتخابات أمام أزمة أخرى كبيرة.

وكانت الحكومة الائتلافية بتوقيع الاتفاقية الأمنية تأمل من المجتمع الدولي بأن يدعمها في مجال الميزانية الضرورية، ولكن المجتمع الدولي يحس بقلق شديد بشأن الفساد الموجود في البلد. ومن جهة أخرى ليس العالَم اليوم في عام 2001م، وليست أفغانستان بعد على قائمة أولوياته. ولم ترغّب الدعاية حول تواجد "داعش"، في أفغانستان قبيل مؤتمر مونيخ المجتمع الدولي لدعم أفغانستان أيضا. ولذلك ليس هناك أمل لتحسين الأوضاع الاقتصادية الأفغانية في العام المقبل.

في صعيد العلاقات الخارجية، تحسنت العلاقة مع أمريكا أكثر من أيام الرئيس السابق، ولكن أشرف غني وبمعرفته حول أمريكا لا يتوقع مساعدة بلاحدود أمريكية مثل أيام كرزاي. ومن هنا يحتاج بأن يركز على الموارد الداخلية، وهو أمر يستلزم أمنا واستقرارا في البلد. ويبقى ملف المصالحة مع المعارضة المسلحة طي شائعات إعلامية، تعتبرها حركة طالبان محاولة استخبارية لضرب الثقة في صفوف الحركة.

وبشكل عام يمكن أن نقول بأن الحكومة الأفغانية الجديدة، لا تزال تعاني من ميراث حكومة كرزاي، بل هي تواجه مشاكل ناشئة من تلك المرحلة. وهي حكومة تحاول إظهار نفسها واحدة قوية، ولكن القليل يفكر كذلك. وقد تأسست آلية هذه الحكومة بطريقة تعرقلها، والدليل على ذلك تأخير إعلان الحقب الوزارية.

وبهذا يمكن لنا أن نلخص الأمر، بأن فشل الحكومة الجديدة أو فوزها يبقيان رهن عملية السلام الأفغانية في عام 1394 الهجري الشمسي، والتي يمكن أن تغطي كل عيوبها. وهي عملية ليست لها بداية واضحة ولا وجهة محددة.

أفغانستان.. إدارة المياه، أزمات وإمكانية الكهرباء

فيما مضى من عقد صُرف أكثر من أربعة مليار دولار في مجال الكهرباء في أفغانستان[3]، ولكن البلد لا يزال يواجه نقصا صريحا في الكهرباء، ولم تُتخذ خطوات أساسية لرفع هذه المشكلة. ومن هنا وعلى إثر سقوط أعمدة الكهرباء في "سالنك"، أصبحت كابول العاصمة مظلمة لأسابيع عدة.

هذا وتمتلك أفغانستان في مناطق كثيرة منها قدرات كبيرة لبناء السدود وتوليد الكهرباء، ولكن المياه الأفغانية تصب في أنهار الدول الجارة، ولا يتم استغلالها لا للكهرباء ولا للزراعة.

مياه أفغانستان

تتركز مياه أفغانستان في الأنهار الآتية:

1) نهر آمو،
2) نهر سيند،
3) نهر كابول،
4) هريرود-مرغاب،
5) ومنطقة شمال.

[3] See online:
https://www.afghanistan-analysts.org/power-to-the-people-how-to-extend-afghans-access-to-electricity/

أفغانستان بلد جبلي ومحاط بالبر، ولديها حدود مائية مع خمسة من جيرانها الست. مع طاجكستان على نهر آمو والذي يذهب إلى أزبكستان وتركمنستان. ومع أزبكستان وإيران على نهر هريرود-مرغاب، ومع إيران على نهر هلمند، ومع باكستان على نهر وسيند.

يمكن لكم أن تلاحظوا مناطق أفغانستان المائية في الخريطة الآتية:

الخارجية الجديدة والخلاف على المياه

إن المياه في مجال السياسة الخارجية، سبب في التعاون بين الدول كما هي سبب في وقوع الخلافات والعداوات. ومن هنا يُعتبر الأمن المائي على المستوى العالمي ذا أهمية كبيرة إلى جانب الأمن الغذائي.

أفغانستان بلد بين آسيا الجنوبية وآسيا الوسطى، وفي المستقبل هناك إمكانيات كبيرة للتشاجر على المياه في أفغانستان. فهناك إمكانية واسعة للتشاجر على المياه بين دول آسيا الوسطى، كما بين أفغانستان وآسيا الوسطى، وخاصة مع طاجكستان، وأزبكستان، وتركمنستان، وإيران وباكستان، وأيضا بين الهند وباكستان.

اتفاقيات مع الدول الجارة حول المياه

حتى الآن وقعت أفغانستان اتفاقية واحدة مع الدول الجارة على المياه، وهي الاتفاقية مع إيران على نهر سيند، وتم توقيعها من قبل موسى شفيق رئيس وزراء أفغانستان مع الملك الإيراني البهلوي.

بما أن أفغانستان لم توقع بعد اتفاقية على المياه مع الدول الجارة غير إيران، فإنه من الممكن أن تواجه مشاكل وتحديات كبيرة من قبل الجيران، لأن أفغانستان لو أرادت بناء السدود على تلك الأنهار فستواجه ردود فعل واسعة من قبل الدول الجارة. وفيما وقعت أفغانستان اتفاقيات مع الدول الجارة بشأن المياه، فإن المياه لا تسبب أزمة فحسب بل توفر أرضية للتعاون.

سدود المياه.. مصلحة وضرورة

يقال إن أفغانستان تمتلك القدرة لتوليد 22 ألف ميكاوات من الكهرباء، ويمكن فقط أن تولد 1000 ميكاوات من الكهرباء في نهر كونر. إن توليد الكهرباء من جهة يخلص البلد من استيراد الكهرباء ويمكنه من إصدار الكهرباء إلى الدول الجارة مثل باكستان التي تواجه نقصا في الكهرباء. وهو أمر يوفر لأفغانستان أرضية واسعة للرقي الاقتصادي.

وأيضا يكون من شأن بناء السدود وصول المياه إلى الأراضي الواسعة التي بقيت حتى الآن جافة، وهو أمر يسبب ارتفاعا في مستوى المحاصيل الزراعية، ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية للبلد، لأن نصف البلد يقف على الزراعة.

وتسد هذه السدود في مناطق كثيرة الطريق على الفيضانات، وتمنع الخسائر الروحية والمالية.

إمكانيات الكهرباء في أفغانستان

إمكانيات الكهرباء في أفغانستان واسعة جدا، ويمكن للبلد أن تولد ما يقارب 22 كيكاوات من الكهرباء. ونضرب لذلك مثلا من مياه منطقة كابول-سيند.

ويظهر الإحصاء بأن السدود الآتية في نهر كابول-سيند تولد من الكهرباء ما يأتي:

اسم السد	إمكانية (ميكاوات)	ميزانية (مليون دولار)	مهلة البناء
سد كهرباء باغداري	٢٢٥	٨٠٠	من 6 إلى 8 سنوات
سد كهرباء كلبهار	١٢٠	٥٠٠	-
سد كهرباء سروبي الثاني	-	٤٢٠	5 سنوات
سدا كهرباء كونر: سد شال سد ساكي	 ٧٩٧ ٣٠٠	٢٢٠٠	من 8 إلى 10 سنوات
سد كامي	٤٥	-	-
سد كامبيري	٤٠	-	-

لمزيد من التفاصيل راجع: موقع الـ"بي بي سي"، باللغة البشتوية ومقال المهندس محسن أمين[4]

[4] see online:

http://www.bbc.co.uk/pashto/interactivity/2015/01/150123_afghanistan-water-elec

وضع الكهرباء الحالي

إن وضع الكهرباء حاليا في أفغانستان مثير للحيرة، لأنه وعلى حد قول وزارة المياه والكهرباء، تحتاج أفغانستان كل عام 3000 ميكاوات من الكهرباء، ويتم توليد 6% منها في البلد، وتستورد البقية من الدول الجارة وخاصة طاجكستان، وتركمنستان، وأزبكستان، وإيران. وتستورد أفغانستان أكثر احتياج الكهرباء من أزبكستان، (55% من ضرورتها)، ومن إيران 22%، ومن طاجكستان 7% ومن تركمنستان 16%[5].

بما أن أفغانستان تستورد قدرا كبيرا من الكهرباء من الدول الجارة، فإن ذلك يؤثر سلبا على التجارة الأفغانية العامة. وحتى الآن تصرف أفغانستان ميزانية كبيرة على استيراد الكهرباء.

ويعيش في كابول العاصمة، أكثر من ستة ملايين نسمة، ويشكل ذلك 20% من مجموع سكان البلد. وإضافة إلى ذلك تتمركز في العاصمة كثير من الشركات والمصانع.

وقُدرت ضرورة العاصمة إلى الكهرباء ب 530 ميكاوات، والتي يتم استيراد 260 ميكاوات منها من خارج البلد، ويمكن للكهرباء الذي يتم استيراده من أزبكستان ويقطع مسيره عبر ممر "سالنك"، في فصل الشتاء، أن تضربه الأحداث الطبيعية وتقطعه.

مقترحات

- ينبغي توقيع اتفاقيات على تقاسم المياه مع الدول الجارة وخاصة باكستان، لأن الصين أظهرت جاهزية لبناء السد على نهر كونر، ومن هنا ستظهر أزمة مائية.
- إن المياه مصدر التعاون بين الدول كما هي سبب للخلافات، ومن الضروري المحاولة على أن تصبح المياه سبب تعاون مشترك.

[5] راجع موقع مركز معلومات الكهرباء في أفغانستان:
http://www.afghaneic.com/Data/Afghan%20Electricity%20Imports%20by%20Source/Afghanistan%20Electricity%20import%20by%20Source--2011.pdf

- ينبغي أن يحدد مستوى ما يصب من المياه الأفغانية في أنهار الدول الجارة، وأن تتبادل أرقامها بطريقة منظمة.
- وفي اتفاقيات تقاسم المياه ينبغي أن تحصل أفغانستان على ثمن محدد إزاء ما يفوق حق الدول الجارة من المياه.
- ينبغي أن يكون هناك تعاون مشترك بين أفغانستان والدول الجارة في مجال تبادل المعلومات المائية، والمراقبة على جريان المياه، ووضع الخطط في هذا المجال.
- من الضروري جعل إدارة المياه الأفغانية ذات تأثير، كي لا تبقى الأراضي الصالحة للزرع جافة، بل تصبح الجافة منها صالحة للزرع.
- على الحكومة أن تمنح اهتماما كبيرا لبناء السدود ومصانع الكهرباء في مناطق كثيرة من البلد، وذلك من أجل إزالة أزمة الكهرباء الحالية، وإحداث رقي في اقتصاد البلد.
- على الحكومة أن ترغب القطاع الخاص للاستثمار في مجال الكهرباء.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني:info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: **784089590 (+93)**